مركز البيان للدراسات والتخطيط
Al-Bayan Center for Studies and Planning

2026/3/30

العـراق فـي حمـــأة الصراع

الورقة الكردية هي الأمضى

عبد المنعم علي عيسى

● مقال رأي

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

العراق في حمأة الصراع: الورقة الكردية هي الأمضى

سلسلة اصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط / قسم الأبحاث / الدراسات السياسية

الاصدار / مقال رأي

الموضوع / السياسة الداخلي والخارجية

عبد المنعم علي عيسى / باحث

عن المركز

مركزُ البيان للدراسات والتخطيط مركز مستقلٌّ، غيرُ ربحيٍّ، مقرُّه الرئيس في بغداد، مهمته الرئيسة -فضلاً عن قضايا أخرى- تقديم وجهة نظر ذات مصداقية حول قضايا السياسات العامة والخارجية التي تخصّ العراق بنحو خاصٍ، ومنطقة الشرق الأوسط بنحو عام. ويسعى المركز إلى إجراء تحليلٍ مستقلٍّ، وإيجاد حلول عملية جليّة لقضايا معقدة تهمُّ الحقليْنِ السياسي والأكاديمي.

ملحوظة:

لا تعبّر الآراء الواردة في المقال بالضرورة عن اتجاهات يتبناها المركز، وإنّما تعبّر عن رأي كتابِها.

حقوق النشر محفوظة © 2026

---

www.bayancenter.org

info@bayancenter.org

Since 2014

مقدمة

حصلت حربا حزيران 1967 وشباط 1991 نتيجةً لإقدام قادة عرب على خطوات سياسية - عسكرية خاطئة، حيث دفع قرار جمال عبد الناصر القاضي بإغلاق مضائق تيران أمام الملاحة الإسرائيلية، في 13 أيار 1967، إلى اعتباره بمثابة «إعلان حرب» من قبل حكومة ليفي أشكول التي راحت تعاير المناخات الدولية المحيطة بإمكان تحويل هذا الأخير إلى واقع يمكن الاستثمار فيه، ومن حيث النتيجة قادت حرب الأيام الستة إلى احتلال إسرائيل لأراضي ثلاث دول عربية: سيناء المصرية، والجولان السوري، والضفة الغربية التي كانت واقعةً تحت عرش المملكة الأردنية.

في حين دفع قرار صدام حسين باجتياح الكويت في 2 آب 1990 إلى تأسيس «التحالف الدولي» لتحرير هذه الأخيرة، ومن حيث النتيجة قادت المعركة التي أطلقها التحالف، في شهر شباط 1991، إلى تدمير القدرات العسكرية العراقية بنسبة وصلت إلى نحو 80 %، وفقاً لتقديرات رسمية صادرة عن «البنتاغون» الأميركي في حينها، وإلى قيام «كينونة» كردية في شمال العراق لم تلبث أن تحولت إلى تمتع هذا الأخير بـ»حكم ذاتي»، كان أقرب إلى الاستقلال الذي لم ينقصه سوى النشيد الوطني والاعتراف الدولي، وذلك بعد غزو العراق عام 2003.

وفي الحالتين، أقدم القائد السياسي - العسكري على خطوة لم يكن التوازن القائم فيها يسمح باستثمارها سياسياً للوصول إلى المكاسب المرجوة منها، ولربما ليس من المبالغة القول إن المنطقة لا تزال تدفع «الفاتورة» جراء تلك لخطوتين حتى اللحظة. وفي الحالة العراقية، موضوع هذه «الورقة»، يمكن القول إن محطة 2 آب 1990 كانت تمثل «فتقاً» أول لنسيج «اتفاقية لوزان 1923» التي ألغت مفاعيل «اتفاقية سيفر 1920»، التي أقرت الدول الأوروبية من خلالها بقيام دولة كردية على أجزاء من تركيا وإيران والعراق، فيما الخطر الجاثم راهناً، أي بعد انطلاق العدوان الأميركي - الإسرائيلي على إيران في 28 شباط الفائت، يتمثل في إمكان توسع ذلك «الفتق» وصولاً إلى تمزيق نسيج «لوزان» من ياقته حتى أكمامه.

العراق عشية اندلاع الصراع

ارتسمت ملامح الأزمة السياسية التي سيشهدها العراق لاحقاً، ولا يزال، منذ مطلع شهر كانون الأول الفائت، عندما قام «الإطار التنسيقي» بترشيح رئيس الوزراء السابق نوري المالكي لشغل هذا المنصب من جديد لولاية ثالثة، والفعل من حيث النتيجة كان قد أفضى إلى دخول البلاد في حالة من الاستقطاب السياسي بالغة الشدة، بمفاعيل عدة، بعضها خارجي، من نوع الاعتراض الحاد الذي جاء على لسان رأس هرم السلطة في الولايات المتحدة، وبعضها الآخر داخلي ناجم، بالدرجة الأولى، عن التوازنات السياسية القائمة، حيث بدا التنافس على السلطة فاعلاً في تغيير الكثير من خرائط هذه الأخيرة.

واليـوم، وعلـى الرغـم مـن مـرور أكثـر مـن شـهرين علـى خطـوة «الإطـار»، لـم تفـض المشـاورات والاتصـالات إلـى تحقيـق نـوع مـن التوافـق للخـروج مـن عنـق الزجاجـة التـي دخلتهـا البـلاد، كمـا لـم تنفـع العوامـل الإقليميـة الضاغطـة فـي أن تدفـع بالقـوى والتيـارات السياسـية الفاعلـة فـي البـلاد إلـى تقاربـات مـن شـأنها الوصـول إلـى تسـوية تكـون مرضيـةً لثنائيـة «الداخـل والخـارج» التـي تبـدو شـديدة التأثيـر راهنـاً فـي الواقـع السياسـي العراقـي.

وفـي لحظـة انـدلاع النـار علـى الضفـة الإيرانيـة، التـي بـدا منـذ اللحظـات الأولـى لهـا أن مـن الصعـب تحييـد السـاحة العراقيـة عنهـا، كان واضحـاً أن العـراق، بموقعـه الجغرافـي وتركيبتـه السياسـية، سـوف يكـون فـي قلـب الصـراع الدائـر، وليـس علـى ضفافـه.

وبغـض النظـر عـن المواقـف التـي سـوف تتخذهـا الحكومـة العراقيـة لاعتبـارات عديـدة، فعلـى الرغـم مـن تأكيـد الحكومـة العراقيـة منـذ اللحظـات الأولـى علـى أن «قـرار الحـرب والسـلم هـو مـن صلاحيـات الدولـة» ممثلـةً بالحكومـة المركزيـة، إلا أن ثمـة اعتبـارات عديـدةً تتعلـق بالتركيبـة السياسـية كان مـن الصعـب معهـا ضمـان «تحييـد» البـلاد عـن مسـار الحـرب، أو حتـى الحـد مـن تأثيراتهـا المباشـرة عليهـا، وقـد ظهـر ذلـك سـريعاً فـي أعقـاب الضربـات التـي طالـت «قاعـدة حريـر» فـي أربيـل بشـمال العـراق، وكـذا فـي عشـرات المسـيّرات التـي سـقطت فـي مناطـق مدنيـة ببغـداد والسـليمانية ونينـوى.

وعلى صعيد الاقتصاد، سرعان ما كشفت الحرب الجارية أن الاقتصاد العراقي فيه من الأزمات ما يكفي لتصنيفه بأنه «هش»، فبعد يومين فقط من توقف الملاحة في الخليج، وإغلاق مضيق هرمز، وجدت وزارة النفط العراقية نفسها مضطرةً لإيقاف عجلة الإنتاج عن الدوران في كثير من الحقول الأساسية، وأبرزها حقل الرميلة الذي يبلغ إنتاجه اليومي نحو مليون برميل، فالاستمرار في ضخ النفط بالوتيرة نفسها كان يقتضي امتلاك بنية تحتية قادرة على تخزينه في حال غياب القدرة على التصدير، إلا إن هذه الأخيرة كانت غائبةً بدرجة كبيرة، وإذا ما وضعنا في الحسبان أن النفط العراقي يشكل نحو 90% من إيرادات الموازنة العامة للدولة.

سنخلص إلى نتيجة مفادها أن الاقتصاد العراقي قد دخل في أزمة متصاعدة سوف تزداد مفاعيلها بمرور الوقت، بفاعل أساسي هو عدم قدرته على التعامل مع «الصدمات» التي تنتاب سوق الطاقة، ومع ذلك بدا أن ثمة مخاطر أخرى قد تفوق كلّ ما سبق، الأمر الذي يمكن لـ «الورقة الكردية» أن تمثله، من حيث إنها قد تعصف بالبنيان الجغرافي للبلاد إذا ما سارت التطورات في اتجاه أن يرى الخارج ضرورة الاستثمار فيها.

الحرب.. حراك الأيام الأولى

ساد الساحة السياسية العراقية، منذ الأيام الأولى للحرب، مواقفٌ متعددةٌ يصعب القول إنها كانت ناجمة عن تقدير هادئ لما يجري وما يمكن أن يؤول إليه، والفعل كان طاغياً أكثر داخل

القوى والتيارات الشيعية، فقد تراوحت مواقف هذه الأخيرة ما بين الملتزم بالصمت، أو التروي الذي يشبه الترقب، وبين من ذهب إلى تبني مواقف عامة بانتظار تبلور التحولات التي لا بد لها أن تتضح أكثر في غضون المرحلة القصيرة المقبلة.

لكن اللافت هو غياب الإرادة للأخذ بزمام المبادرة لدى كل تلك القوى مجتمعةً ودون استثناء، وهذا مؤشرٌ صارخ على «ارتجاج» عدسة الرؤية السياسية التي تنظر من خلالها تلك القوى إلى الأحداث، فالأمر لا يتعلق فقط بالعلاقة الإيرانية - العراقية والمستقبل الذي يمكن أن تصير إليه فحسب، بل هو على صلة وثيقة بشكل التسوية السياسية المفترضة في العراق في لحظة بدت شديدة التعقيد كما لم تكن في أي وقت من الأوقات منذ العام 2003.

والشاهد هو أن تلك «اللحظة» لم تدفع بـ»الإطار التنسيقي» إلى تعديل خياراته التي ذهب إليها قبيل الحرب، تاركاً للخارج فرصة الاستثمار في حالة الانسداد السياسي التي تعيشها البلاد، بل إن بعض التيارات المنضوية تحت راية «الإطار» ذهبت رهاناتها إلى احتمال أن يستطيع الخارج كسر حالة الانسداد تلك بعيداً عن الأدوار والخيارات التي يمكن أن تؤديها الكتل والتيارات الداخلية.

ولعلّ هذا يشير إلى ضعف السياسات التي يتبناها هؤلاء، فالتعويل على الخارج يبقى من أسهل الخيارات، وهو خيارٌ «مريح» في ظروف يتجاوز فيها إيقاع الأحداث قدرتهم على رصد المشهد وتحليله، لكن المؤكد أن ذلك الخيار هو الأشدّ تعقيداً، والأعلى تكلفة، لأنه، ببساطة، يرتبط بمسار صراع إقليمي يبدو مفتوحاً على مصاريعه، وفي أتونه قد يجد العراق نفسه أمام ضغوط سوف يترتب على فعل الاستجابة لها تكاليفٌ باهظة من النوع الذي لا قدرة للتركيبة العراقية على احتمالها.

معضلة الموقفين: الحكومي والشعبي

إذا ما كان الموقف الرسمي الحكومي قد تمثل في ضرورة احتكار السلطة لقرار الحرب والسلم، ثم محاولة تحييد البلاد عن تأثيرات الحرب المباشرة، فإن ثمة عقبات عدة كانت تحول دون قدرة الحكومة العراقية على وضعهما قيد التنفيذ تماماً، فقد وضعت الحرب الدائرة على إيران العراق أمام خيارات صعبة، فيما المتاح منها أمام حكومة محمد شياع السوداني هو التخفيف فقط من ارتداداتها. ولذا، فقد مضت هذه الأخيرة نحو العمل على ضبط «إيقاع» الفصائل الأمنية، لأن فعلاً نقيضاً لهذا الإجراء سيؤدي بالضرورة إلى نقل الحرب إلى الداخل العراقي، الأمر الذي ستكون له عواقبه الوخيمة على الاستقرار الداخلي.

ثم إن توسع رقعة النار سيكون من شأنه أن يزيد التوتر في مناطق الشمال والشمال الشرقي من البلاد، التي تحظى

بخصوصية فائقة، خصوصاً بعدما تبدت ملامح التوجه الأميركي نحو استخدام «الورقة الكردية» في إيران بغرض إسقاط نظامها. وإذا ما اتُخذ القرار في هذا الشأن، فإن من المؤكد أن الشمال العراقي سيتحول إلى منصة وقاعدة لوجستية لا بديل عنها لدعم وإسناد الأكراد الإيرانيين.

وإلى حد ما، استطاعت الحكومة العراقية حتى الآن فرض نوع من «الانضباط» على تلك الفصائل، ووفقاً لصحيفة «وول ستريت جورنال»، فقد «قامت فصائل عراقية بتنفيذ عشرات الهجمات المحدودة باستخدام الصواريخ والمسيرات، وشملت تلك الهجمات استهداف قاعدة عسكرية أميركية، وقنصلية أميركية في إقليم كردستان، إضافةً إلى إطلاق صواريخ باتجاه السفارة الأميركية في بغداد ومبنى تابع لوزارة الخارجية داخل مطار بغداد الدولي»، وهذا بالتأكيد مشهدٌ يؤكد وجود قرار بعدم «انفلات عقال النار".

ولربما كان النجاح فيه بدرجة لا بأس بها حتى اللحظة، حيث يمكن ملاحظة أن الرد الأميركي على تلك الضربات كان يهدف إلى إضعاف البنية العسكرية لفصائل المقاومة العراقية فحسب، تحسباً لاحتمال أن يؤدي شن حرب واسعة عليها إلى إعادة العراق إلى دائرة التوترات الطائفية والاقتصادية التي شهدها ما بين 2005 و2008. ومن الواضح هنا أن واشنطن لا تسعى، على الأقل حتى اللحظة، إلى تنشيط الفصائل «السنية» المتطرفة انطلاقاً من الاعتبار نفسه.

اتصالات أميركية بالأكراد... الورقة الكردية هي الأمضى

بمرور أسبوع على بدء الحرب الصهيونية – الأميركية على إيران، يتضح أن تحقيق نصر حاسم في تلك الحرب أمر يبدو بعيد المنال، ولذا فقد تقلبت الخيارات. وفي هذا السياق، أفاد المكتب الإعلامي للبيت الأبيض في بيان له بعد مرور أيام من الحرب أن الرئيس دونالد ترامب كان قد «أجرى اتصالات مع قادة في إقليم كردستان العراق، بهدف استبيان موقف حكومة أربيل تجاه اتخاذ أراضي الإقليم كمنطلق جغرافي لدعم وإسناد الأحزاب الكردية الإيرانية".

ومن المؤكد أن فعلاً من هذا النوع سيؤدي إلى تحويل إقليم كردستان إلى مسرح عمليات لتدريب تلك الفصائل وتسليحها، الأمر الذي سيحيله تلقائياً إلى مركز استهداف إيراني. والجدير بالذكر في هذا السياق أن التقارير التي أشارت مؤخراً إلى قيام واشنطن بسحب قواتها من مناطق شمال وشرق سوريا كانت قد ذكرت أيضاً تموضعها في أربيل ومحيطها، وهذا من شأنه أن يضعف قدرة الحكومة المركزية على فرض سيادتها الكاملة على الإقليم.

وقد أشار تقرير لوكالة CNN الأميركية، نشرته في 3 آذار الجاري، إلى أن وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية (CIA) هي من «تبنت فكرة استخدام الأكراد الإيرانيين المتواجدين في مناطق إقليم كردستان في الضغط على الحكومة الإيرانية بغرض

تحقيق أهداف الحرب الدائرة على هذه الأخيرة». وأضاف التقرير أن الوكالة كانت قد أوصت بـ«إنشاء منطقة عازلة على الحدود الإيرانية – العراقية»، الأمر الذي ستكون له مخاطره فائقة على الجغرافيا العراقية، بمفاعيل عدة، أبرزها أن فعلاً من هذا النوع من شأنه أن يقوي شوكة الانفصاليين الأكراد العراقيين جنباً إلى جنب مع نظرائهم الإيرانيين، الذين سيرون أنفسهم أمام حالة شبيهة بتلك التي وجد الأولون أنفسهم عليها في ربيع العام 2003.

وفي نطاق التحديات الماثلة أمام تلك الرؤية، وفقاً لتصورات وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية، فإن التحدي الأكبر يكمن في انعدام الثقة بالسياسات الأميركية، التي تركت حلفاءها في أفغانستان لمصيرهم صيف العام 2020، والأمر عينه فعلته مع حلفائها الأكراد في شرق سوريا شتاء العام 2026.

ثم تلي ذلك تحديات أخرى من نوع أن يؤدي الدعم الأميركي لسيناريو من هذا النوع إلى توسع الصراع الإقليمي في المنطقة، حيث ستجد أنقرة نفسها، في هذه الحال، أمام مشروع كبير تقف مراميه البعيدة عند نسف اتفاقية لوزان 1923 وإعادة الحياة إلى اتفاقية سيفر 1920، وهو ما ستنظر إليه على أنه «قرار بإعدام تركيا»، وفقاً للتوصيف الذي استخدمه مصطفى كمال أتاتورك عند قراءته لبنود اتفاقية سيفر. الأمر الذي دفعه إلى خوض غمار معارك عدة مع الأوروبيين استمرت لمدة تزيد عن ثلاث سنوات، وانتهت بقبولهم بخريطة لوزان التي زالت منها الدولة الكردية.

تقدير للموقف الراهن

من الواضح أن كلاً من واشنطن وتل أبيب أيقنتا أن حسم الحرب بسرعة وحسمها بشكل يؤدي إلى إسقاط النظام القائم في طهران بات أمراً مستبعداً، ولذا تتجه الخيارات نحو «حرب استنزاف» من الصعب معرفة كم ستطول، كما أنه من غير الواضح تماماً ماهية الدور الذي يمكن للأكراد الإيرانيين أن يلعبوه في تلك الحرب، فذلك رهين بالهوامش التي ستحددها الولايات المتحدة لهم.

وأولى تلك الهوامش تشير إلى أن واشنطن لا تزال مترددة في استخدام تلك الورقة، التي تبدو شديدة الخطورة على الاستقرار الإقليمي برمته. ففي تصريحات أدلى بها دونالد ترامب للصحفيين من على متن الطائرة يوم 12 آذار، جاء فيها أن «المقاتلين الأكراد بالمنطقة يرغبون في تقديم المساعدة في الجهود الرامية للإطاحة بالحكومة الإيرانية، ولكن انضمامهم للحرب سوف يزيد من تعقيد الصراع".

ومن الواضح أن هذا التصريح الأخير يلحظ أمرين أساسيين: الأول هو هشاشة التوازنات السياسية القائمة في العراق، حيث من شأن تفعيل «الورقة الكردية» في هذه اللحظة أن يؤدي إلى صدام مباشر بين القوى والتيارات المنضوية تحت راية «الإطار التنسيقي»

وبين القوى الكردية، الأمر الذي يمكن أن يضع العراق أمام مفترق استراتيجي بالغ الخطورة. والثاني هو إمكان خروج تركيا عن «حيادها»، حيث سترى أنقرة، عندها، أن الحرب باتت حربها، وفيها سيكون «الحياد» نوعاً من اللعب بمصير الكيان التركي برمته.

لِدولةٍ فاعلةٍ ومجتمعٍ مُشارِك

www.bayancenter.org
info@bayancenter.org